# برنامج البطاقة التموينية في العراق بحاجة إلى إصلاح

**د.منى تركي الموسوي**
يعد برنامج البطاقة التموينية اداة للتدخل الحكومي في دعم اسعار المستهلك الغذائية في ظل الازمات الاقتصادية والغذائية والحروب والكوارث والحالات غير الطبيعية لضمان حصوله على ما يحتاجه منها بصورة منتظمة ومضمونة ، وان مثل هذا البرنامج معمول به في عدد من دول العالم منذ ستينيات القرن الماضي حين أنشئت برامج التموين الغذائي.ولنتناول نموذجين دوليين للمقارنة مع البرنامج المطبق في العراق منذ عام ١٩٩٠ إثر تعرض العقوبات الدولية له ولغاية الوقت الحاضر حتى بعد رفع تلك العقوبات ، النموذج الاول الولايات المتحدة الامريكية التي شهدت أعلى معدل في استخدام البطاقات التموينية عام ٢٠٠٥ عقب اعصار كاترينا الذي ضرب جنوب شرق الولايات وشرد عشرات الآلاف وتسبب في أضرار اقتصادية كبيرة ، وارتفع عدد المستفيدين إلى ٣٠ مليون شخص وذلك على خلفية ارتفاع نسبة البطالة وأسعار المواد الغذائية ، ومن المتوقع ازدياد عدد المستفيدين في ظل الركود الاقتصادي والازمة المالية الحالية ،اذن فبرنامج البطاقات التموينية لا يشمل جميع السكان بل مخصص لأصحاب دخل يقل بنسبة ١٣٠٪ عن المستوى الفدرالي للفقر، أي اقل من ٢٧٥٦٤ دولارا لأسرة مكونة من أربعة أفراد ، وتبلغ قيمة الحد الأقصى لاستفادة كل اسرة إلى ٥٨٨ دولارا شهريا، وللاستفادة من الإعانات تتقدم الاسر المحتاجة، الى المؤسسة الحكومية المعنية بطلب للحصول على بطاقة إلكترونية توفر تسهيلات في شراء المواد الغذائية من المحال التجارية ومن بعض الأسواق الزراعية ، اذن هنالك خيارات متاحة للمستفيدين للشراء من أي محل تجاري وليست حكرا على جهة محددة ، فضلا عن التعامل مع البطاقات الذكية لسهولة صرف المقررات التموينية .

اما النموذج الثاني على مستوى الدول العربية ففي مصر اذ بلغ عدد المستفيدين من البطاقات التموينية ٦١ مليوناً يمثلون نحو ٨٠ في المئة من عدد السكان، مع استخدام البطاقة الذكية فضلا عن الاجراءات التي اتخذتها حكومة مصر في التصدي للأزمة المالية عن طريق رفع المرتبات بمقدار ٣٠٪، وزيادة كميات السلع المدعومة في البطاقات التموينية .وبالرغم من كون هذين النموذجين لا يخلوان من اخفاقات ومشاكل تواجهان سياسة الدعم ، الا انه يمكن الاستفادة منهما من الناحية التنظيمية والتقنية ، فالبرنامج في العراق مازال يغطي جميع الفئات من المواطنين ، واستمر كذلك حتى بعد رفع العقوبات الدولية ، وهنالك اشكالات كبيرة فيه من وجهة نظر العديد من الأطراف الدولية ، معتبرين استمرار الحكومة في دعم البطاقة التموينية إسرافا أو تبديدا لأموال الدولة فضلا عن حالات الفساد المالي والاداري ، اذ تمثل التخصيصات للبطاقة التموينية (٦,٥ ٪) من إجمالي النفقات العامة في الموازنة لعامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ ، وستنخفض الى (٤,٥ ٪ ) بحسب ما جاء في مقترح موازنة عام ٢٠٠٩ ، ولا بد من الاهتمام بإصلاح سياسة الدعم الحالية وفقاً للاعتبارات الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية للقضاء على المشكلات التي تواجه هذه السياسة بما يضمن وصول الدعم إلى مستحقيه فعلا، والاستفادة من الخبرة الدولية التي تستوجب أن تكون السياسة المطبقة تصاعدية لمصلحة محدودي الدخل والعاطلين عن العمل ، وان تحدد وزارة التخطيط والتعاون الانمائي مستوى فقر فيدرالي في العراق اسوة بما معمول به في دول العالم ، وان تعمل وزارة التجارة على تحديث نظام التسجيل في البطاقة التموينية للتأكد من أرقام مستحقي الدعم وعدم تسربه لغير المستحقين ، فضلا عن ضرورة استخدام البطاقة الذكية بما يسهل صرف مكونات البطاقة والحد من حالات التلاعب والفساد مما يساعد على ضبط الإنفاق العام على الدعم، وان تتخذ وزارة الزراعة إجراءات تشجيعية لتحفيز المزارعين على زراعة المحاصيل الستراتيجية وزيادة الطاقة التخزينية لسايلوات الحبوب وزيادة إنتاجها لاحلال الواردات.

من الواقع الاقتصادي

## وزارة النقل .. وقطاع النقل !

**هادي طعمة**

بؤرة ما يهمنا التحدث فيه ليس طاولة المدى وقطاع النقل في رفد الاقتصاد الوطني بذاته ،وليس ما يعنينا كذلك حضور وزير النقل وملاك المسؤولين معه في ندوة الطاولة لذاته ،بقدر ما يهمنا قبل هذا واضافة اليه ان لهذا الحضور دلالة على الشعور المسؤول تجاه الوظيفة التي يشغلونها من جميع النواحي المتعلقة بالمجتمع: الدولة والشعب وصلة ذلك بفاعلية هذا القطاع في ديناميكية سير الاقتصا د وحيويته في حالتي الانتاج والاستهلاك بما في ذلك نقل المواطنين بوصفه خدمة تتبوأ غاية الاهمية في تسيير هذه الفعاليات كافة .وحال قطاع النقل كحال غيره من القطاعات الاخرى التي اجتاحها العبث والتخريب والفوضى التي شملت أول ما شملت المحطات النهائية للنقل العام من المرآب الى المرآب- كما هي القاعدة في بلادنا وفي سائر البلدان .الا ان العاملين في مجال النقل على الطرق عندنا لم يلتزموا بهذه القاعدة بل جزؤا الطرق الى أجزاءومسافات يتقاضون عن كل جزء منها الاجرة الكاملة للطريق كله . ومن ذلك الطريق من مرآب البياع – الباب الشرقي، من جهة علاوي الحلة ومن جهة الكرادة – الجامعة فالباب الشرقي .وهو من بين الطرق التي شهدت تقطيعه الى اوصال شأنه شأن غيره من الطرق التي اصابتها فوضى الاجرة والاستغلال، ولبث هذاالحال حتى يوم ٢٠٠٩/٢/٢،فقد فوجئ المواطنون بالعودة الى ما كان عليه الحال من العمل بالقاعدة المعيارية (من المرآب الى المرآب) وظن بعض مستخدمي الطريق ان هذا التحول المصحوب بسرورهم انما هو من نتائج حضور ملاك المسؤولين في الوزارة الى طاولة المدى والمناقشات التي دارت فيها وانها قد أثمرت قرارات عاجلة وعادلة، ولكن ما لبث الحال بدافعي اجرة الطريق بان اليوم التالي يحمل النقيض، فالعاملون في المرآب على تسيير السيا رات يعلنون جهارا عن تثبيت قاعدتهم بتجزئة الطريق نظرا لاستفادتهم من عائداتها المالية بصورة خاصة وشخصية ،وينسبون تجزئة الطريق الى قرار (المدير العام)!..هكذا بصراحة ، ويطلبون من المواطنين الذهاب اليه للتأكد من صحة أقوالهم! بمعنى ان أحد المسؤولين في الوزارة يتحمل سخط المتضررين وهم مستخدمو الطريق وما يسببه الاجراء من تأخر المواطنين عن الوصول الى مقار أعمالهم وأجورالنقل الاضافية التي يدفعونها لناقلين آخرين يوصلونهم الى المرآب كي ينتقلوا منه الى مزاولة اعمالهم ، أضف الى هذا تأخيرفئة الطلاب عن قاعات الدراسة في كلياتهم ،اضافة الى صب النقمة على المدير العام المسؤول !على حد ما يقولون ، مع ما يحمله هذا الامر من التلميح الى الحديث عن الفساد الاداري والمالي . وليس لاحد ان يمنع احدا من دافعي اجرة النقل عن التقول بما يشاء في خضم الفساد الاداري والمالي ، فالكلام مباح في هذا المجال-لكثرة ما يشيع فيه !وليس ثمة حاجز يحول دون وصول رذاذ من هذا الذي يشيع ! الى من يشغل منصبا اعلى من مجرد مدير عام !.فهل في هذا الاجراء ثمة صحة؟! فالحال لا يزال (تمرداً) يعلنه العاملون في تسيير السيارات من مرآب البياع- الباب الشرقي، ضد سلطة وزارة النقل وقراراتها.

ويطلبون من المواطنين الذهاب اليه للتأكد من صحة أقوالهم! بمعنى ان أحد المسؤولين في الوزارة يتحمل سخط المتضررين وهم مستخدمو الطريق وما يسببه الاجراء من تأخر المواطنين عن الوصول الى مقار أعمالهم وأجورالنقل الاضافية التي يدفعونها لناقلين آخرين يوصلونهم الى المرآب كي ينتقلوا منه الى مزاولة اعمالهم

## مع انخفاض الطلب على الدولار
# اكثر من مليارِي دينار حجم تداولات سوق العراق

**بغداد/ قيس عيدان**

لاتزال جلسات سوق العراق تواصل نشاطاتها في ظل حجم متداول يعد بمستقبل جيد لحركة التداول الخاص في السوق اذ شهدت جلسة يوم الخميس الماضي وهي ثاني جلسة تداول في شباط الجاري ، اذ جرى فيها تداول اسهم (٤١) شركة بعدد اسهم تجاوز(١,٥٠٦) مليار سهم بقيمة تجاوزت (٢,٧٠٩) مليار دينار تحققت من خلال تنفيذ (٤٢٥) عقد تداول. وقد تميز قطاع المصارف في الجلسة بتحقيقه اعلى نسبة تداول من حيث عدد الاسهم المتداولة (٨٤,٨٪) وحجم التداول (٥٩,٥٪) وحقق قطاع الصناعة المرتبة الثانية من حيث عدد الاسهم المتداولة بنسبة (٩٪) وقطاع الفنادق من حيث حجم التداول بنسبة (٣١,٧٪) في حين تقاسمت باقي القطاعات الاسهم الباقية. وقد تميزت الجلسة بارتفاع المؤشر القياسي لقطاعي الخدمات بنسبة (١,٨٧٨٪) والفنادق بنسبة (٠,٨٢٩٪) واستقرار المؤشر القياسي لقطاعات التأمين والاستثمار والزراعة على معدل نقاطه نفسها في الجلسة السابقة . وانخفاض المؤشر القياسي لقطاعي المصارف بنسبة (٠,١٥٢٪) والصناعة بنسبة (٠,٠٥٩٪) . والزراعة ٥،٢٣٤، وبهذة الموشرات ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة (٢,٣٦٤٪) عندما اقفل على (٦٨,١٨٣) من جانب اخر انخفض الطلب على الدولار في مزاد البنك المركزي لبيع وشراء العملات الأجنبية، الخميس، الى ١٣٣ مليونا و٥٣٠ الف دولار مقارنة بالجلسة السابقة وبسعر صرف مستقر بلغ ١١٧٠ دينارا لكل دولار.

وأوضحت النشرة التي صدرت عن البنك المركزي وتلقت المدى نسخة منها أن الحجم الكلي للطلب على الدولار بلغ ١٣٣ مليونا و٥٣٠ ألف دولار، بسعر صرف مستقر بلغ ١١٧٠ دينارا مقابل كل دولار.

# شركة النعمان تنفذ عددا من عقودها المبرمة مع دوائر الدولة المختلفة

**بغداد/ المدى**

أنجزت شركة النعمان العامة أعمال تصنيع (٥) آلاف حزام ناقل لصالح الشركة العامة للصناعات الإنشائية مع تصنيع (٧) آلاف غطاء بلاستيكي لصالح معمل نسيج واسط.

واكد مصدر مسؤول في الشركة بحسب بيان للمكتب الإعلامي للوزارة تلقت المدى نسخة منه امس إن الشركة تعمل حاليا على تصنيع (٤٠) الف بكرة اسطوانية لصالح الشركة العامة للصناعات النسيجية وفق عقد تم إبرامه بين الجانبين ، في حين ستقوم الشركة بتجهيز معمل نسيج الكوت بـ (٢٥) الف بكرة اسطوانية أيضا .

وأوضح المصدر إن للشركة أيضا عقداً مع شركة تعبئة الغاز التابعة لوزارة النفط لتجهيزها بمواد مختلفة بقيمة إجمالية تصل إلى (٧٤٥) مليون دينار ، حيث يأتي هذا العقد في إطار التعاون المشترك بين الوزارة ووزارات الدولة الأخرى .

وأضاف المصدر إن العقد يتضمن تجهيز شركة تعبئة الغاز بـ(١٥) الف شريط واقية مع ١٠٠ ألف شريط قاعدة اسطوانة الغاز ، كما تم إرسال ألف قطعة شريط (سمك ٢,٥ ملم ) والتي تم فحصها من قبل فريق مشترك من الشركتين حيث كانت النتائج مطابقة للمواصفات المطلوبة.

# رابطة المصارف تبحث انشاء صناديق الاستثمار مع المركزي

**بغداد/ وكالات**

بحثت رابطة المصارف العراقية في ندوة، الخميس، مقترح البنك المركزي إنشاء المصارف الخاصة لصناديق استثمار للمساهمة باستقرار أسعارها في البورصة، طرحت خلالها آراء تفاوتت بين إمكانية إنشائها لتوفر السيولة، وبين من يرى انها ليست عملية سهلة، او تفتقر الى المضمون.. قالت ذلك ( أصوات العراق ) وأضافت عن وليد عيدي ممثل البنك المركزي إن "فكرة صناديق الاستثمار في العراق ما تزال قيد التشكيل ولم يحدد الشكل النهائي لها بعد" ، مشيرا الى ان "تاريخ الصناديق الاستثمارية يعود الى ازمة الكساد الكبير العام ١٩٢٩ لتزدهر بعد الحرب العالمية الثانية".

وكان البنك المركزي قدم اواخر العام ٢٠٠٨ مقترحا الى المصارف الخاصة لإنشاء صناديق استثمارية فيما بينها لشراء الاسهم التي تشهد انخفاضا في اسعارها، لغرض ضمان استقرارها وتشجيعها لمنح قروض بضمان الاسهم المطروحة في البورصة.

ويضيف عيدي ان "هناك عشرين نوعاً من الصناديق وتتلخص مهمتها بتجميع عدد من المستثمرين الصغار اللذين يعجزون عن توجيه استثمارهم بشكل صحيح ومناسب مع الاكتتابات من خلال عمل منظم يحتوي على مجموعة مختلفة من الاسهم والسندات وحتى المعادن الثمينة" ، وتتنوع الصناديق "بين ذات الدخل الثابت التي تتعامل بالسندات وسندات استثمارية تستهدف جمع الاسهم وبيعها عندما يتحسن وضعها" ، فضلا عن "ذات الآجال الطويلة لتحقيق ربح براس المال او الدخول باكتتاب في شركات حديثة" ، اضافة الى "صناديق متنوعة بين المخاطر والثابت وكذلك الادوات قصيرة الاجل" .

اما اهداف الصندوق فيقول عيدي انها "تتركز في تطوير المحافظ الاستثمارية الموجودة حاليا وتنشيط فعالية سوق الاوراق المالية والمساهمة في الانتقال الى نظام الخصخصة واصلاح النظام الاقتصادي" مشيرا الى انه "بامكان الاشخاص والمؤسسات الاستثمار المشاركة فيه مثل هيئة رعاية القاصرين وحسابات التوفير بالبريد والرعاية الاجتماعية" وانه سيتم "السماح للمستثمرين الاجانب بالمشاركة فيه كما ان هناك ادوات يمكن طرحها مستقبلا لتطوير عمل الصندوق دون ان يكون هناك تحديداً لسقف مالي معين فيه حاليا" .

وتابع ان "الجهاز المصرفي العراقي يمتلك سيولة الا انه لا تتوفر لديه عمليات استثمارية ومشاركته بالناتج الاجمالي لا تتجاوز ٩٪" ، في حين "ترتفع في دول اخرى مثل الاردن الى ٢٣٪ ولبنان ٤٢٪ ومصر ٥٦٪ فيما لا يزال سوقنا غير متطور وادوات مثل الصندوق الاستثماري بامكانها ان تخدمنا" .

بدوره قال المدير التنفيذي لسوق العراق للأوراق المالية "إننا يجب ان لا نتوقع ان تكون الأمور متيسرة سواء بالنسبة للجهاز المصرفي او السوق" ، معتبرا ان "الأمر متعلق في الوقت الحالي بأزمة الثقة والسيولة على مستوى العالم وليس العراق فحسب" ، مشيرا الى ان العراق "كان بعيدا عن تأثيرات الأزمة بسبب تخلف وسائلنا" .

ويرى عبد السلام ان "السيولة متوفرة حاليا في المصارف الا انها غير موجهة بشكل صحيح" ، لذلك فاننا "نريد توجيهها نحو الاستثمار والاكتتاب الأمر الذي يعجز عنه المستثمرون الصغار بمفردهم فيما يمكن محافظ استثمارية بحسب قوانين البنك المركزي وتقوم باستثمارات في الاسهم بنسبة ٢٠٪ من راسمالها واغلبها لم تصل حتى الآن الى ١٠٪" .بدوره قال علي سلمان ممثل مصرف المنصور إن "تردد المصارف في اتخاذ خطوات مثل هذه راجع الى ان القطاعات المختلفة ليست كلها على نفس درجة الثقة الموفرة في المصارف" وذلك بسبب "تواجد جهة رقابية تتابع عملها" ، اما الوضع مع الشركات الاخرى فانه "مختلف وخصوصا الانتاجية منها المتوقفة باغلبها عن العمل حاليا" .ودعا سلمان الى "عودة الرقابة القطاعية لجميع الشركات من قبل الوزارات المعنية كالزراعة والصناعة ليتم تقييمها بشكل صحيح قبل عملية الشراء" ، منوها الى ان المصارف "شركات تبغي الربح وليس تحقيق الاستقرار والمغامرة باموال المساهمين الذين يعتبرون اصحاب المصرف" ،متسائلا "اذا اردنا ان نحافظ على الاستقرار فما هو حجم الاسهم؟ ولأي قطاع سيكون الشراء وكم ستكون رؤوس اموال الصناديق؟" .

واتفق مسؤولو المصارف الخاصة مع ممثل البنك المركزي في نهاية الندوة على دراسة المقترح من قبل اعضاء مجالس ادارات المصارف بعد تسلمهم نسخة عن الاقتراح ليتسنى لهم تقديم ملاحظاتهم على ان يتم عقد ندوة اخرى للمتابعة.

وحول الصناديق الاستثمارية يقول عبد العزيز حسون المدير التنفيذي للرابطة إن "البنك المركزي اقترح انشاء الصندوق وطلب ان تتم مناقشته بين الرابطة والمصارف لبحث جدوى اقامته" ، مشيرا الى انهم "كرابطة نشجع انشاءه لأنه جزء من العمل المشترك الذي يدعم الاقتصاد العراقي.

## بأختصار

- أوقف زعيم الاغلبية في مجلس الشيوخ الامريكي هاري ريد فجأة يوم الخميس مناقشة مشروع قانون لخطة تحفيز اقتصادي تتكلف ٩٢٠ مليار دولار لكنه قال ان المشرعين سوف يستأنفون المناقشة يوم الجمعة في سعيهم للوصول الى اتفاق يحظى بتأييد الحزبين.
- حث الرئيس الامريكي باراك اوباما الكونجرس يوم الخميس على اقرار مشروع قانون لخطة تحفيز مالي قائلا ان الاقتصاد سيواجه كارثة بدونها.
- قال وزير الخزانة الأمريكي تيموثي جيثنر يوم الخميس ان من المهم للولايات المتحدة أن تعمل مع الدول الأخرى لتعزيز فرص إحياء النمو الاقتصادي.
- ارتفع المؤشر نيكي القياسي بنسبة ١,٦ في المئة في نهاية المعاملات في بورصة طوكيو للاوراق المالية يوم الجمعة مع صعود اسهم شركات التصدير مثل كانون بفضل تراجع الين مقابل الدولار والامال في خطة لتحفيز الاقتصاد الامريكي.
- خسر اغنى ٤٠ رجلا في هونج كونج اكثر من نصف اجمالي ثراوتهم مع بلوغ الركود الاقتصادي ذروته في المرفأ الرأسمالي الذي يعمل فيه الملياردير بحرية الا ان لي كا شينج لا يزال في مقدمة المشهد.
- قال جان كلود تريشيه رئيس البنك المركزي الاوروبي يوم الخميس ان مخاطر التضخم في منطقة اليورو تتضاءل ومن المتوقع ان تبقى في النطاق المستهدف للبنك المركزي.
- قال باسكال لامي رئيس منظمة التجارة العالمية يوم الخميس ان من المهم للولايات المتحدة في ظل ادارة الرئيس باراك أوباما أن تشكل فريقا تجاريا جديدا من أجل انجاح جولة الدوحة من محادثات التجارة.
- قال وزير المالية المصري يوسف بطرس غالي يوم الخميس ان الحكومة تعتزم تمديد خطتها لتحفيز الاقتصاد الى السنة المالية التي تبدأ في الأول من تموز بانفاق ١٥ مليار جنيه (٢,٧ مليار دولار) على البنية التحتية في الفترة من تموز الي كانون الاول.

# صعود عقود برنت الى ٤٧,٤٨ دولار للبرميل

**وكالات/ متابعة المدى الاقتصادي**

ارتفعت اسعار العقود الآجلة لمزيج النفط الخام برنت في لندن ١,٠٢ دولار الى ٤٧,٤٨ دولار للبرميل يوم الجمعة بعد ان قفزت اكثر من دولارين عند التسوية اليوم السابق.. ذكرت ذلك ( رويترز ) وأضافت ان عقود برنت لتسليم اذار كانت قد قفزت عند التسوية في لندن يوم الخميس ٢,٣١ دولار الى ٤٦,٤٦ دولار في انتعاشة أوسع للاسواق بفعل مشاعر التفاؤل بخطة حكومة الرئيس اوباما لدعم النظام المالي واحياء النظام المصرفي.. وفي خبر لاحق أوردت ( رويترز ) : ان أسعار العقود الآجلة للنفط انخفضت يوم الجمعة دون ٤١ دولارا للبرميل بعد المكاسب التي حققتها في اليوم السابق مع تحول الاهتمام مرة أخرى من ارتفاع أسواق الاسهم الى الانباء الاقتصادية الضعيفة.

ومن المتوقع أن تزيد بيانات الوظائف في القطاعات غير الزراعية يوم الجمعة الصورة قتامة وذلك بعد يوم من صدور بيانات أظهرت أن طلبات اعانة البطالة ارتفعت الى أعلى مستوى منذ ٢٦ عاما وان الصناعات التحويلية الالمانية مُنيت بأكبر هبوط منذ عام ١٩٩٠.

وفي الساعة ٠٦٠٥ بتوقيت جرينتش انخفض سعر الخام الامريكي الخفيف لشهر اذار ٣٥ سنتا للبرميل الى ٤٠,٨٢ دولار بينما انخفض مزيج برنت خمسة سنتات الى ٤٦,٤١ دولار للبرميل.

وأدت الازمة المالية العالمية الى تراجع الطلب وارتفاع مخزونات الوقود وهو ما دفع سعر النفط للهبوط بأكثر من ١٠٠ دولار للبرميل من أعلى مستوى له على الاطلاق فوق ١٤٧ دولارا للبرميل الذي سجله في تموز الماضي.

وأظهرت بيانات ادارة معلومات الطاقة الأمريكية يوم الاربعاء أن مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة أكبر مستهلك للطاقة في العالم قفزت الاسبوع الماضي ٧,٢ مليون برميل لتصل الى أعلى مستوى لها في ١٨ شهرا متجاوزة توقعات المحللين لزيادة قدرها ٢,٨ مليون برميل.

ووافقت منظمة البلدان المصدرة للبترول (اوبك) على تخفيضات انتاجية حجمها الاجمالي ٤,٢ مليون برميل يوميا منذ ايلول.

وقد تقرر أوبك خفضا انتاجيا اضافيا في اجتماعها الشهر القادم وقال مصدر بالمنظمة ان خفضا قدره مليون برميل يوميا ربما يجري مناقشته.

# تراجع الدولار في آسيا قبل نشر بيانات الوظائف الامريكية

**طوكيو / وكالات**

تراجع الدولار مقابل الين يوم الجمعة في تعاملات حذرة قبل نشر بيانات الوظائف التي من المتوقع ان ترسم صورة أكثر كابة لسوق العمل في الولايات المتحدة.. نقلت ذلك ( رويترز ) وأضافت ان العملة الامريكية سجلت اعلى مستوى لها في شهر مقابل الين يوم الخميس مع انتعاش الاسهم الامريكية بفعل الآمال ان تساعد خطة انقاذ حكومية في احياء النظام المصرفي.

واوائل التعامل في اسيا انخفض الدولار ٠,٢ في المئة الى ٩٠,٩٤ ين مقارنة بمستواه اواخر التعاملات الامريكية يوم الخميس حينما سجلت العملة الامريكية اعلى مستوى له في شهر فوق ٩٢ ينا.

واستقر اليورو عند ١,٢٧٩٥ دولار.

وانخفض اليورو ٠,١ في المئة الى ١١٦,٣٣ ين.

وارتفع الجنيه الاسترليني ٠,١ في المئة الى ١,٤٦٢٠ دولار في اعقاب قرار بنك انجلترا المركزي خفض اسعار الفائدة الى مستوى قياسي قدره واحد في المئة وسط امال ان يساعد على انتعاش الاقتصاد المتداعي.